

الجمهوريَّةُ اليمانيَّةُ  
مَحَلِّسُ النَّوَابِ  
الرَّئِيس



الرقم : ( ١٥٥ )  
التاريخ: ١٠ محرم ١٤٤١ هـ  
الموافق: ٢٠١٩ سبتمبر م

السيدة/ كريستين لاغارد  
المدير العام لصندوق النقد الدولي

الموضوع: البنك المركزي اليمني

بعد التحية:

يهديكم مجلس النواب اليمني أجمل التحايا.

ويود أن يشارككم قلقه في كل ما يجري في محافظة عدن وحول مصير البنك المركزي الذي تم نقله من العاصمة صنعاء إلى محافظة عدن تحت مزاعم ان العاصمة صنعاء غير آمنة والذي أظهرت الأيام عكس ذلك تماماً.

وكما تعلمون ان بلادنا ترزح تحت عدوان غاشم منذ خمس سنوات تقريباً وكذلك حصاراً برياً وبحرياً وجواياً مطبقاً أدى إلى الكثير من الخسائر البشرية التي تعدت مئات الآلاف وأوصلت اليمن إلى أسوأ كارثة إنسانية بحسب تقارير الأمم المتحدة، وكذلك تدمير كامل للبنية التحتية التي أدت إلى زيادة معاناة المواطن اليمني بالإضافة إلى الحرب الاقتصادية التي مارسها العدوان ولازال يمارسها لزيادة معاناته حيث تم قطع رواتب موظفي الدولة منذ نقل البنك المركزي من العاصمة صنعاء إلى محافظة عدن .

وكذا طبع مئات المليارات من العمالة الوطنية بصورة غير قانونية مما تسبب في تدهور قيمتها أمام العملات الأجنبية بشكل مخيف وبالتالي ارتفاع الأسعار إلى مستويات غير مسبوقة وأصبحت فوق قدرة المواطن الشرائية الأمر الذي ضاعف المعاناة المأساوية للمواطن اليمني.

كما أن محافظة عدن تعاني من انفلات أمني كبير منذ بداية العدوان وبحسب تقارير المنظمات الدولية التي تحدث فيها عن جرائم الاغتيالات والتفجيرات وانتهاك حرمات المواطنين وتعذيبهم في عدد من السجون السرية التابعة لقوى

الجمهوريَّةُ اليمانيَّةُ  
مجلسُ النَّوَابِ  
الرَّئِيسُ



الرقم : .....  
التاريخ : .....  
الموافق : .....

الاحتلال للمجلس الانتقالي بالإضافة إلى انتشار الحركات المتطرفة الإرهابية مثل  
القاعدة وداعش..

والآن وبعد احتدام الصراع بين ما يسمى بالشرعية والمجلس الانتقالي في محافظة  
عدن وبعض المحافظات الجنوبية وقيام عناصر ما يسمى بالمجلس الانتقالي  
باقتحامات مسلحة للمؤسسات الحكومية والمنشآت العامة ونهب الممتلكات الخاصة  
في محافظة عدن فإن كل هذا العبث والفوضى وعدم الاستقرار يثير فينا قلقاً  
كبيراً حول مستقبل عمل البنك المركزي اليمني.

وإننا في مجلس النواب نأمل منكم إجراء تحقيق شامل حول عمل وفعالية البنك  
المركزي في محافظة عدن في ظل هذه الظروف الصعبة والتي هي عبارة عن حرب  
أهلية قد تطول وستؤثر سلباً على الوضع الاقتصادي وسعر صرف العملة الوطنية  
الأمر الذي يتطلب منكم إعادة النظر في وضع البنك وعدم تركه في عهدة  
الجماعات المسلحة المتصارعة سواء كانت تابعة لما يسمى بالمجلس الانتقالي أو ما  
يسمى بالشرعية ونتمنى منكم العمل على إعادة البنك المركزي إلى مقره الرئيسي  
بالعاصمة صنعاء وفقاً للدستور كونها أكثر المدن اليمنية أمناً واستقراراً.

وتقبلوا خالص التحية،

مكي علي الراعي  
رئيس مجلس النواب  
الجمهوريَّةُ اليمانيَّةُ